الرواة الذين وصفهم أبو حاتم بالصدق وترك الاحتجاج بهم

دراسة تطبيقية تحليلية نقدية

إعداد:
د. راشد حمدان رويشد العازمي
أستاذ مشارك- قسم التفسير والحديث
كلية الشريعة- جامعة الكويت

ملخص البحث

يتناول البحث الكلام على قول أحد علماء الجرح والتعديل الأوائل في وصف رواة السنة بـ«صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج بحديثه»، وذلك لبيان ماهيته والرواة الذين وُصفوا به وحالهم، وقد بينت فيه من خلال جزء نظري معنى قول أبي حاتم «لا يحتج بحديثهم»، وأنه يعني عنده أن الموصوف به كثير الغلط في أحاديثه اضطراب، كما بينت تعقيبات العلماء على قول أبي حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» والتي من خلالها نستطيع مقارنتها بقول أبي حاتم وبيان الراجح في حال الراوي.

ثم تناولت من خلال الدراسة التطبيقية اثنين وعشرين راويًا ممن قال فيهم أبو حاتم: «صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج»، ناقلًا قول أبي حاتم في الراوي، ثم أتبعته بأقوال الأئمة فيه، ثم أذكر خلاصة الحكم على الراوي، سواء بموافقة أبي حاتم أو بمخالفته، وقد وافقته في الحكم على عشرة رواة، وخالفته في أحد عشر راويا، وجاءت هذه المخالفة من خلال مقارنة قوله بأقوال الأئمة وتبيُّن تحوطه في الحكم على هؤلاء الرواة.

وقد توصلت من خلال البحث لعدة نتائج من أهمها بيان أن قول أبي حاتم الرازي مقولته تلك أحد العوامل التي جعلت العلماء يدرجونه في طبقة العلماء المتحوطين في الحكم على الرجال، وأن الحكم على الراوي الذي قال فيه أبو حاتم: «صدوق لا يحتج بحديثه» لا بد من النظر إلى أقوال غيره من العلماء للوصول إلى الراجح من حاله.

الكلمات المفتاحية: صدوق- يكتب حديثه- لا يحتج به- الرواة- الجرح والتعديل.

Abstract

This study examines the quoted speech of an early credit and discredit scholar describing a hadith narrator as this, “his narration of hadiths is true and recordable, but not reliable”, to identify the essence and the narrators who were described by this statement. I handled this issue using two major parts, the first one is to study a theory in which I explained the intended meaning of Abu Hatem’s phrase “but not reliable”, this phrase pointed out to faulty and imbalanced hadiths. In another chapter, I tackled the comments of scholars on the above statement “his narration of hadiths is true and recordable, but not reliable”, from which we could compare certain comments with the said statement and choose the preponderant one.

In the second part, I shed light on an applied study involved 22 narrators, who were described by Abu Hatem with the same statement “is narration of hadiths is true and recordable, but not reliable”, along with the reported opinion of Abu Hatem and other Imams on each narrator, followed by my own comment, either by agreement or disagreement with Abu Hatem, I agreed on 10 and disagreed on 11, such disagreement relied on the comparison I made with other Imams and out of the severe judgement on such narrators.

Finally, I concluded a variety of results, of which the most significant was the severe judgment of Abu Hatem on hadith narrators, and the necessity for inspecting the opinions of the other scholars on the same issue to identify the preponderant ones.

Keywords: true, recordable, not reliable, narrators, credit and discredit.

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يأتي وصف أبي حاتم الراوي بـ«صدوق» في المرتبة الثانية بعد مرتبة الثقة، كما بيَّنه ابنه عبد الرحمن، حيث قال: "وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية"(١).

ونقل كلامه ابنُ الصلاح، ثم علَّق على ألفاظ المرتبة الثانية، ومنها: الصدوق، بقوله: «قلت: هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه»(٢).

وقد أيد ابنُ أبي حاتم وغيرُه تفريقَهم بين الثقة والصدوق بما ورد عن عبد الرحمن بن مهدي، وقد قيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقًا، وكان مأمونًا، الثقة سفيان وشعبة(٣).

ويؤكد على هذا التفريق ما جاء في بعض النصوص التي قرن فيها أبو حاتم كلمة «صدوق» بقوله «يكتب حديثه ولا يحتج به»، إلا أنه يشكل على هذا أن أبا حاتم وردت عنه أمثلة عديدة يستعمل فيها مصطلح «صدوق» في الثقة، فقد ورد ذلك في عدد من الرواة فعلى سبيل المثال لا الحصر قوله في آدم بن عبد الرحمن بن محمد: "ثقة صدوق مأمون متعبد.."(٤)، وقوله في ثابت البناني: "ثقة صدوق"(٥)، وقوله في حيوة

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢/ ٣٧).

(٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، (ص١٢٣).

(٣) ابن أبي، الجرح والتعديل، (٢/ ٣٧)، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص٢٢)، وينظر: المعلمي االيماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، (١/ ٧١-٧٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٦٨).

(٥) المرجع السابق (٢/ ٤٤٩).

بن شريح "ثقة صدوق"[(١)]، وقد عُزى ذلك إلى ما اشتهر من وصفه بالتشدد في الجرح[(٢)].

أهمية البحث:

يعد موضوع هذا البحث أحد الموضوعات المهمة في علم الجرح والتعديل، والذي يتعلق بإمام من الأئمة الكبار له شأنه في جرح وتعديل كثير من الرواة الذين رووا كثيرا من الأحاديث، وقد تكلم فيهم الأئمة الآخرين، لضبط مروياتهم.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في الأسئلة الآتية:

١- ما دلالة قول أبي حاتم «صدوق يكتب حديث ولا يحتج به»؟

٢- من الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم «صدوق يكتب حديث ولا يحتج به»؟

٣- مكانة هؤلاء الرواة من الجرح والتعديل عند غير أبي حاتم؟

٤- ما مرتبة هؤلاء الرواة بعد مقارنة قول أبي حاتم بأقوال الأئمة الآخرين؟

أهداف البحث:

تأتي أهداف البحث للإجابة عن الأسئلة الواردة في مشكلة البحث، وهي كالتالي:

١- الوقوف على دلالة قول أبي حاتم «صدوق يكتب حديث ولا يحتج به».

٢- حصر الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم «صدوق يكتب حديث ولا يحتج به».

٣- الوقوف على مكانة هؤلاء الرواة من الجرح والتعديل عند غير أبي حاتم.

٤- بيان مرتبة هؤلاء الرواة من الجرح والتعديل بعد مقارنة قول أبي حاتم بأقوال الأئمة الآخرين.

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٣٠٧).

(٢) وصَفه بالتشدد في الجرح والتعديل: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٢١/ ٩٣) و(٢٤/ ٣٤٩) والذهبي في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٢)، وابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، (١/ ٤٨٢).

الدراسات السابقة:

ابن أبي حاتم وأبوه من كبار أئمة هذا الشأن، ولهذه المكانة لاقى كتاب ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" اهتماما كبيرا لدى العلماء قديما وحديثا، لكونه المرجع لأقوالهما في الجرح والتعديل، ومن خلال البحث استوقفني قول أبي حاتم في بعض الرواة "صدوق لا يحتج به". فبحثت عمن كتب حول هذا الموضوع بالكيفية التي سيتناولها بحثي، فوقفت على دراسات عامة لمصطلحات أبي حاتم، منها:

١- «أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية»، للدكتور محمد خروبات.

وجه التقارب: تناوله لألفاظ الجرح والتعديل عند أبي حاتم في الجزء الخامس منه، في الفصل الثاني من الباب الثاني.

وجه الاختلاف: لم يتطرق إلى التركيب الوارد عن أبي حاتم "صدوق لا يحتج به" ومكانة هؤلاء الرواة من الجرح والتعديل، وهو ما اختص به بحثي.

٢- «لفظة يكتب حديثه ولا يحتج به عند أبي حاتم الرازي، ت. ٢٧٧ هـ- دراسة نقدية»، لمنال نبيل أحمد، بحث منشور بمجلة الأنبار للعلوم الإسلامية، بالعراق، مج ١١، ع ٤٥، سنة ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.

وجه التقارب: البحث فيمن قيل فيه "لا يحتج به".

وجه الاختلاف: عدم التقييد بمن قيل فيه "صدوق لا يحتج به" ومكانته عند الأئمة الآخرين، ورتبته في الجرح والتعديل. وهو ما اختص به بحثي.

٣- «ألفاظ الجرح، والتعديل المصاحبة لقول أبي حاتم الرازي، (ت ٢٧٧ ه) في الراوي يكتب حديثه ولا يحتج به- دراسة تطبيقية من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، (ت ٣٢٧ ه)»، لإسلام محمود عبد المعطي، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، مصر، مج ٥، ع ١٤، سنة ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م.

وجه التقارب: هو من أقرب البحوث إلى بحثي حيث استفدت منه كثيرا.

وجه الاختلاف: مقارنة أقوال أبي حاتم بأقوال غيره فيمن قيل فيه "صدوق لا يحتج به"، مع الترجيح بين الأقوال، وهو ما اختص به بحثي.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسلك المنهج الوصفي وذلك بوصف جزئيات البحث، وكذلك المنهج المقارن؛ بمقارنة أقوال أبي حاتم مع الأئمة النقاد لمعرفة مراده، وكذلك المنهج التحليلي، بتحليل هذه الأقوال واستخراج حكم نهائي في الراوي.

خطة البحث:

قد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة:

تكلمت في المقدمة عن أهمية البحث، وإشكاليته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.

المطلب الأول: معنى قول أبي حاتم في الراوي: صدوق لا يحتج بحديثه.

المطلب الثاني: تعقيبات بعض الأئمة على وصف أبي حاتم الرازي بعض الرواة بقوله: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به.

المطلب الثالث:الدراسة التطبيقية على من قال فيهم أبو حاتم "صدوق لا يحتج به".

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول

معنى قول أبي حاتم في الراوي: صدوق لا يحتج بحديثه:

جاء في كتاب «الجرح والتعديل» في ترجمة إبراهيم بن المهاجر البجلي، أن الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر البجلي ليس بقوي، وهو وحصين بن عبدالرحمن وعطاء السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا الصدق، يكتب حديثهم، ولا يحتج بحديثهم.

قال: قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ماشئت[١].

إبراهيم هذا قال فيه أحمد: ليس به بأس[٢]، وقال ابن معين: ضعيف الحديث[٣]، وقال البخاري وابن حبان: منكر الحديث[٤] زاد ابن حبان جدا.

فإبراهيم بن المهاجر لم يثني عليه إلا أحمد وأبو حاتم في قوله محله الصدق، وهو في حقيقة أمره ضعيف لا يحتج به، ويكتب حديثه للاعتبار، يؤكد ذلك قول الذهبي في ترجمة "الوليد بن كثير" في قول أبي حاتم فيه "يكتب حديثه": «هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغه إهدار»[٥].

إذن قرن الصدق بعدم الاحتجاج لغلبة الضعف المفضي إلى النكارة. لكن يقبل صدقه في المتابعات والشواهد.

(١) الرازي، الجرح والتعديل ٢/ ١٣٢.
(٢) أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد اللَّه (٢/ ٣٤١).
(٣) المرجع السابق (٣/ ٢٩).
(٤) العقيلي: الضعفاء الكبير (١/ ٦٦)، المجروحين (١/ ١٠٨).
(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤/ ٣٤٥.

المطلب الثاني
تعقيبات بعض الأئمة على وصف أبي حاتم الرازي
بعض الرواة بقوله: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به:

عقَّب ابن القطان[١] على قول أبي حاتم في بهز بن حكيم: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به[٢]: «قول أبي حاتم لا ينبغي أن يقبل منه إلا بحجة، وبهز ثقة عند من علمه»[٣].

قلت: بهز وثقه ابن معين وابن المديني والنسائي، وقال أبو زرعة: صالح لكنه ليس بالمشهور، وقال أبو أحمد بن عدي: قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عنه الزهري، وجماعة من الثقات، وأرجو إنه لا بأس به، ولم أر له حديثا منكرا، وإذا حدث عنه ثقة، فلا بأس به[٤]. إذن فتعقيب ابن القطان له وجهاته حيث لم نجد على بهز ما يستدعي عدم الاحتجاج به، وأما قول الحاكم: "وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده، لأنها شاذة، لا متابع له فيها"[٥]. فهذا على إطلاق الشاذ على الفرد الغريب وهذا اصطلاح خاص به.

ونقل الضياء المقدسي[٦] عند ترجمة شريح بن النعمان الهمداني قول أبي حاتم: لا يحتج به[٧]، ثم قال:«وكذا عادة أبي حاتم يقول في غير واحد ممن روى له أصحاب

(١) هو علي بن محمد بن عبدالملك الكتامي الحميري الفاسي أبو الحسن بن القطان المتوفي سنة ٦٢٨، هـ: انظر في ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٢/ ٣٠٦، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص٤٩٨.

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣١).

(٣) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ٥/ ٥٥٦.

(٤) تهذيب الكمال (٤/ ٢٦٢).

(٥) المرجع السابق.

(٦) هو الإمام ضياء الدين أبو عبداللَّه محمد بن عبدالواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٤٣هـ (انظر في ترجمته: الذهبي، تاريخ الإسلام، ١٤/ ٤٧٢، والأعلام ٦/ ٢٥٥.

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٣٣٤).

الصحيح يقول: لا يحتج به، ولا يبين الجرح، فلا نقبل إلا ببيان الجرح»[١]. قلت: شريح قال عنه أبو إسحاق السبيعي: "كان رجل صدق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: "قليل الحديث"[٢]. وبين أبو حاتم عدم الاحتجاج به بقوله فيه وفي هبيرة بن يريم : "شبيهان بالمجهولين"[٣]. وقد جانب الضياء المقدسي الصواب في تعقيبه على أبي حاتم، فقد بين علة عدم الاحتجاج لكونه مجهولا. وشريح ليس من رواة الصحيحين.

وأما ما قاله عن سعيد بن جمهان بعد نقل قول أبي حاتم: لا يحتج به[٤]، ثم قال:«من غير بيان جرح، وهذه اللفظة تتكرر من أبي حاتم في غير واحد من رجال الصحيح»[٥]. سعيد هذا قال عنه المزي له صحبة، ونقل توثيق ابن معين وأبي داود له، وقال النسائي: ليس به بأس. وقد بين أبو داود السبب في تضعيف بعض القوم له بقوله : "وقوم يضعفونه، إنما يخاف ممن فوقه وسمى رجلا، يعني: سفينة"[٦]. إذن فمراد أبي حاتم بعدم الاحتجاج به فيما يرويه عن سفينة، قال ابن عدي: "روى عن سفينة أحاديث لا يرويها غيره"[٧]. وقد جانب الضياء الصواب هنا أيضا لأن سعيد بن جمهان ليس من رواة الصحيحين. وهذا ما يؤكد على مدى وعظمة قول أبي حاتم في الرجال.

وأما قول الذهبي: «إذا وثق أبو حاتم رجلًا فتمسك بقوله؛ فإنه لا يوثق إلا رجلًا صحيح الحديث، وإذا لين رجلًا، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى نرى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم؛ فإنه متعنت في الرجال، وقد قال في

(١) انظر المقدسي، الضياء، الأحاديث المختارة، ٢/ ١١٤.
(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٠).
(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٣٤).
(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١٠).
(٥) الأحاديث المختارة (١٣/ ١١١).
(٦) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٧٧).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٥٨).

طائفة من رجال الصحيح ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك»[(١)]. فهذا من المبالغة التي يخالفها الواقع، وقد تبين من خلال ما نقله الضياء أن ما ترك أبو حاتم الاحتجاج به ليس من رواة الصحيحين.

وفسر قولَ أبي حاتم ابنُ تيمية[(٢)]؛ حيث نقل قوله في محمد بن طلحة: محله الصدق يكتب حديثه، ولا يحتج به[(٣)]، ثم قال: «ومعنى هذا الكلام أنه يصلح للاعتبار بحديثه، والاستشهاد به، فإذا عضده آخر مثله جاز أن يحتج به، ولا يحتج به على انفراده»[(٤)].

محمد بن طلحة بن عبد الرحمن الطويل ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطا[(٥)]. فهو ممن يكتب حديثه كما قال أبو حاتم لكن للاعتبار، ولا يحتج به إذا انفرد. وقد وفق ابن تيمية في تحليله لكلام أبي حاتم.

وأما ما جاء في «هدي الساري» في ترجمة محمد بن جعفر غندر، قال أبو حاتم فيه: يكتب حديثه عن غير شعبة ولا يحتج به[(٦)]. قال ابن حجر: «روى له الجماعة، وهو أحد الأثبات المتقنين من أصحاب شعبة اعتمده الأئمة كلهم حتى قال ابن المديني: وهو أحب إليَّ من عبدالرحمن بن مهدي في شعبة، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في شعبة فكتاب غندر حَكَم بينهم»[(٧)]. إذن فغندر من أوثق الناس في شعبة ولما لا فهو

(١) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٠.

(٢) هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٨هـ انظر في ترجمته: الاعلام ١/ ١١٤، والذهبي، معجم الشيوخ المعجم الكبير، ١/ ٥٦، والداوودي، طبقات المفسرين، ١/ ٤٦.

(٣) الجرح والتعديل (٧٢٩٢).

(٤) انظر ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، (ص٥٧٧).

(٥) ابن حبان: الثقات (٩/ ٥٤).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١).

(٧) العسقلاني، فتح الباري (المقدمة) ١/ ٤٣٧.

ربيبه، أما روايته عن غيره فينظر فيها فإن توبع فيحتج به وإلا فلا، كما قال أبو حاتم، وقد أكد ذلك الحافظ في ثنايا كلامه عن غندر قائلا: " قلت أخرج له البخاري عن شعبة كثيرا وأخرج له حديثا عن معمر وآخر عن عبد اللَّه بن سعيد بن أبي هند توبع فيهما"[(١)]. فلم يخرج له البخاري عن غير شعبة إلا متابعة، وهذا من دقة الحافظين الجليلين أبي حاتم والبخاري رحمهما اللَّه.

وقد نقل المعلمي اليماني عند كلامه عن الرواة والأئمة الذين تكلم فيهم الكوثري، قول أبي حاتم في الحسين بن إدريس: يكتب حديثه ولا يحتج به[(٢)]، ثم قال: «هذه الكلمة يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق وليس بحافظ، يحدث بما لا يتقن حفظه فيغلط ويضطرب، كما صرح بذلك في ترجمة إبراهيم بن المهاجر»[(٣)].

يقول الدكتور أحمد معبد: «إن لفظ يكتب حديثه من أدنى ألفاظ التعديل، ولا تفيد ثبوت ضبط الراوي المقتضى لتحسين حديثه لذاته، فضلًا عن تصحيحه، ويُعدُّ الموصوف بها في حكم الضعيف الذي يعتبر به، ويتفق أبو حاتم مع الجمهور في هذا.

وقوله في الراوي: لايحتج به، تعني تضعيفه بعدم الاحتجاج بحديثه، ومقتضاه أنه يعتبر به، لكنه يختلف مع الجمهور في أن الحديث الحسن لا يحتج عنده في حين أن الحديث الحسن حجة عند جمهور المحدثين»[(٤)].

ومن مجموع هذه الأقوال، يتلخص ما يلي:

ينبغي أن يراعى في الراوي الذي وصفه أبو حاتم بهذا الوصف أمور:

أولها: ما ذكر من تحري واحتياط أبي حاتم في الرجال، فإطلاقه على الراوي أنه يكتب حديثه ولا يحتج به مع وصفه بوصف الصدوق. للنظر في مرويه هل توبع فيه أم

(١) المرجع السابق (١/ ٤٣٨).

(٢) لا يوجد هذا الكلام في ترجمة الحسين بن إدريس، ولعله يقصد راو آخر.

(٣) انظر: اليماني، التنكيل ١/ ٤٤٩.

(٤) ينظر: عبدالكريم، أحمد معبد، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، ص٣١٢، ٣٣٤.

لا، فإن توبع حمل على الصدق وكتابة حديثه والاحتجاج به، وإلا فلا.

ثانيًا: النظر في حال الراوي الموصوف بذلك، وذلك بمقارنة قول أبي حاتم فيه بقول غيره من الأئمة، فيكون الخلاصة في الحكم على الراوي، وهل ما قاله الإمام أبو حاتم قد وافقوه أو خالفوه أو توسطوا بين التعديل والتجريح فيه؟

ثالثها: لو انفرد عن الأئمة بإطلاق هذا اللفظ على الراوي، في حين أن غيره من الأئمة وثقوه؛ فعندما ينظر هل وثق هذا الراوي المتساهل مع المتكلمين في الرجال، أم المعتدل منهم، فلو وثقه المتساهلون منهم كان إعمال قول أبي حاتم فيه أقرب، من باب الحيطة والحذر، ولو وثقه المعتدلون يؤخذ بقولهم، ويحمل قول أبي حاتم على ناحية أخرى، لا سيما مع قول الإمام الذهبي في المتشدد من الأئمة: «أن منهم من يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه»[(١)].

رابعها: ضرورة معرفة أن الإمام أبا حاتم قد استعمل لفظ الصدوق، أو محله الصدق في الحكم على بعض الرواة، بدون إضافة وهو في الغالب صدوق وصف بالصدق عنده، ولكن الإشكال هو فيمن جمع فيه صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، ومع التنبيه على أن أبا حاتم الرازي لا يحتج بالحديث الحسن، ذكر ذلك السخاوي بعد ذكر الأدلة على قبول الأئمة من المحدثين والأصوليين للحديث الحسن[(٢)].

وإذا نظرنا إلى ترتيب ابن أبي حاتم لمراتب الجرح والتعديل، وجدنا أنه قد جعل القول في الراوي بأنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ في المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وقال: فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، فلو عرضنا هذا الكلام مع جواب أبي حاتم الرازي عندما سأله ابنه في ترجمة إبراهيم بن المهاجر عن حاله عرفنا أنه لا بد من حصر الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف: صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به.

(١) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧١.

(٢) انظر: السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ١/ ٩٣ بتصرف يسير.

فقد أردت أن أجمع كل الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف، وأقارن قوله بأقوال غيره من الأئمة، في محاولة للخروج من ذلك بنتيجة -صائبة أو قريبة من الصواب- تطبيقية من خلال هذا البحث.

المبحث الثاني
الدراسة التطبيقية

١- إبراهيم بن الزبرقان التميمي:

قال ابن أبي حاتم: روى عن أبي روق والحجاج ابن أرطأة روى عنه أبو نعيم وأبو غسان... سألت أبي عنه فقال: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به[١].

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين[٢]، والعجلي، والخطيب البغدادي[٣]، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات[٤].

وقال أبو داود، والنسائي، والبزار: ليس به بأس[٥].

الخلاصة:

إبراهيم ثقة كما وصفه الأئمة، ويعتبر ما قاله أبو حاتم هو التحوط الذي نسب إلى إبراهيم من التشيع، حيث قال أبو جعفر الطوسي في رجال الشيعة إبراهيم بن الزبرقان التيمي الكوفي أسند عن جعفر الصادق[٦].

٢- أَحْمَد بن هاشم بن أَبي الْعَبَّاس الرملي: روى عن: أيوب بن سويد الرملي، وعن ضمرة بن ربيعة. روى عنه: أبو داود في كتاب المسائل، وأبو زرعة عبيد اللَّه بن عبد الكريم الرازي، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي[٧].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٠).
(٢) نفسه.
(٣) العجلي، الثقات (ص٥٢).
(٤) ابن حبان، الثقات (٨/ ٦٢).
(٥) العسقلاني، لسان الميزان (١/ ٥٨).
(٦) لسان الميزان (١/ ٥٨).
(٧) تهذيب الكمال (١/ ٥١٦).

قال فيه أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به[١]. قال أبو بكر بن أبي داود: كان عنده عن ضمرة اثنا عشر ألف حديث[٢].

قلت: يستفاد من قول أبي حاتم: صدوق يُكتب حديثه أي في المتابعات والشواهد وفي الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه أي في الحلال والحرام.

٣- **حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة:** قال ابن أبي حاتم: سمع عطاء روى عنه الثوري وشعبة وابن أبي نجيح وزهير وزائدة وشريك وحفص ابن غياث...سمعت أبي يقول: صدوق، يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، فإذا قال: حَدَّثَنَا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزُّهْرِيّ، ولا من هشام بْن عروة، ولا من عكرمة[٣].

أقوال الأئمة:

أثنى عليه جمع من الأئمة كسفيان بن عيينة[٤]، والثوري[٥].

وَقَال حماد بْن زيد: كَانَ حجاج بن أرطاة أقهر عندنا لحديثه من سفيان الثوري[٦].

ووصفه العجلي: كان فيه تيه، وأنه جائز الحديث[٧].

وقال أحمد: كَانَ من الحفاظ[٨].

وَقَال ابن مَعِين: صدوق، ليس بالقوي، يدلس عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيد اللَّه العرزمي، عن

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٨٠).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٨٨).
(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٦).
(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٨/ ٢٣١).
(٥) نفس المصدر (٨/ ٢٣٢).
(٦) نفسه (٨/ ٢٣٢).
(٧) تاريخ بغداد(٨/ ٢٣١)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٦).
(٨) العلل ومعرفة الرجال، (٣/ ٣٧٨).

عَمْرو بْن شعيب[١].

وَقَال أَبُو زُرْعَة: صدوق، مدلس[٢].

وَقَال ابن المديني: وتركت الحجاج عمدا[٣].

وَقَال النَّسَائي: ليس بالقوي[٤].

وَقَال ابن خراش: كَانَ مدلسا، وكَانَ حافظا للحديث[٥].

وَقَال ابن عَدِيّ: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزُّهْرِيّ وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه[٦].

وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق[٧].

وَقَال الخطيب: أحد العلماء بالحديث والحفاظ له[٨].

وقال الدارقطني: ضعيف[٩].

قال ابن حجر: صدوقٌ كثيرُ الخطأ والتَّدْلِيس[١٠].

الخلاصة:

حجاج ضعيف يكتب حديث ويعتبر به في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا لم يُصَرِّح بالتحديث، وأحسن ما قيل فيه يكتب حديثه إذا قال: حَدَّثَنَا، فإذا صرح فهو

---

(١) يعني: فيسقط العرزمي.

(٢) سؤالات البرذعي (٢٢٥،٢٩٩).

(٣) تهذيب الكمال، (٥/ ٤٢٠) وما بعدها.

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ١٩٧).

(٥) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٦).

(٦) الكامل (٢/ ٥١٨).

(٧) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٦).

(٨) تاريخ بغداد (١٣/ ٤١٥).

(٩) سنن الدارقطني، (١/ ١٥٧). وفي (الضعفاء والمتروكون) (ص١٤٧)، قال: حجاج بن نصير بصري أجمعوا على تركه".

(١٠) تقريب التهذيب، (ص٢٢٢).

صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه، ولا يحتج بحديثه إذا دلس ولم يصرح كما قال أبو حاتم..

٤- **حكيم بن سيف الرقي**: قال ابن أبي حاتم: روى عن عبيد اللَّه بن عمرو وأبي المليح وداود العطار. روى عنه أبو زرعة والمنذر بن شاذان وعلى بن الحسين بن الجنيد...سألت أبي عنه فقال: لا بأس به، هو شيخ صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، ليس بالمتين[١].

أقوال الأئمة:

ذكره ابنُ حِبَّان في الثقات[٢]، وقال ابن عبد البر:شيخ صدوق لا بأس به[٣]،وَقَال ابن حجر: صدوق[٤].

الخلاصة:

حكيم صدوق وذكره ابن حبان في الثقات، وهو رجل لا يكذب وليس من أهل الثقة والضبط والإتقان، لذا وصفه أبو حاتم ب"ليس بالمتين".

٥- **سالم بن أبي حفصة**: قال ابن أبي حاتم: روى عن منذر الثوري وعطية ومحمد بن كعب وأبي كلثوم. روى عنه الثوري وعبد الواحد بن زياد وابن عيينة ومحمد بن فضيل...سألت أبي عنه فقال: هو من عتق الشيعة صدوق،يكتب حديثه، ولايحتج به[٥].

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين[٦].

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٢٠٥).
(٢) الثقات (٨/ ٢١٢).
(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٩)، الكاشف (١/ ٣٤٧).
(٤) تقريب التهذيب (ص١٧٧).
(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٠).
(٦) التاريخ رواية الدارمي (٣/ ٤٦٩).

وقال ابن حنبل: كَانَ شيعيا، ما أظن به بأسا وهو قليل فِي الحديث[١].

قال عَمْرو بْن علي: ضعيف الحديث، يفرط فِي التشيع...وكان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عن سالم بن أبي حفصة[٢]. وفي الكامل لابن عدي: عن عمرو بن علي قال: "وسالم بن أبي حفصة هو سالم أبو يونس يفرط في التشيع ضعيف الحديث قد حدث عنه الثوري، وابن عيينة، وابن فضيل[٣].

وَقَال ابْن عدي: وهو عندي من الغالين في متشيعي أهل الكوفة وإنما عيب عليه الغلو فيه فأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به[٤].

وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة[٥].

الخلاصة:

سالم بن أبي حفصة من غلاة الشيعة لذا وصفه أبو حاتم ب"عتق الشيعة" ولغلوه وقلبه للأحاديث ترك الاحتجاج به، لكن يكتب حديثه للنظر والاعتبار، قال العقيلي: ترك لغلوه. قال ابن حجر: وبحق ترك. قال ابن حبان: يقلب الأخبار ويهم في الروايات[٦].

٦- **سلمة بن الفضل الرازي الأبرش أبو عبداللَّه الأنصاري**: قال ابن أبي حاتم: روى عن حجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق. روى عنه عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن أمية الساوي وعبد اللَّه بن عمر القرشي ومحمد بن عمرو أبو غسان زنيج...سمعت أبي يقول: محله الصدق، فِي حديثه إنكار، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٩٧).
(٢) المجروحين (١/ ٣٤٣).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٧٤).
(٤) المرجع السابق.
(٥) الضعفاءوالمتروكون (ص٤٦).
(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٤).

حديثه ولا يحتج بِهِ[١].

أقوال الأئمة:

قَال ابن سعد: كان ثقة صدوقا[٢].

وقال ابن مَعِين: ثقة[٣].

وقال جرير: ليس من لدن بغداد إِلَى أن تبلغ خراسان أثبت في ابْن إسحاق من سلمة بْن الْفَضْلِ[٤].

وَقَال ابن حبان: يخالف ويخطئ[٥].

قال الْبُخَارِيّ: عنده مناكير... وهَّنه علي[٦].

وَقَال النَّسَائي: ضعيف[٧].

وَقَال ابن عدي: ولسلمة أحاديث كثيرة عن سائر مشايخه وقد روى المغازي، عن ابن إسحاق يرويها عنه عمار بن الحسن النسوي، ومحمد بن حميد الرازي وعنده سوى المغازي، عن ابن إسحاق وغيره إفرادات وغرائب ولم أجد في حديثه حديثا قد جاوز الحد في الإنكار وأحاديثه مقاربة محتملة[٨].

الخلاصة:

سلمة بن الفضل محله الصدق كما قال أبو حاتم ولم يتهم بالكذب، فيكتب حديثه للاعتبار، وهو ممن لا يحتمل تفرده، فإن تفرد فلا يحتج به.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٦٨، ١٦٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٤).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٦٨، ١٦٩).

(٤) المرجع السابق.

(٥) الثقات (٨/ ٢٨٧).

(٦) التاريخ الكبير (٤/ ٨٤).

(٧) النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص٤٧).

(٨) الكامل (٤/ ٣٧٠).

٧- شَبَابَةُ بنُ سُوَارٍ الفَزَارِي:

قال ابن أبي حاتم: روى عن شعبة ويونس بن أبي إسحاق والمغيرة بن مسلم وورقاء روى عنه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة وأبو خيثمة زهير بن حرب وأحمد بن إبراهيم الدورقي...سألت أبي عنه فقال: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به[١].

أقوال الأئمة:

قال ابن سعد: وكان ثقة صالح الأمر في الحديث. وكان مرجيًا[٢].

وقال ابن المديني: كَانَ شيخا صدوقا، إلا أنه كَانَ يقول بالإرجاء[٣].

قال عثمان بن سعيد، قلت ليحيى بن معين فشبابة في شعبة، قال ثقة. وسألت يحيى عن شاذان؟ فقال: لا بأس به قلت هو أحب إليك أم شبابة قال شبابة أحب إلي[٤].

وقال العجلي: ثقة وكان يرى الإرجاء[٥].

وقال ابن حبان: مستقيم الحديث[٦].

وقد تركه الإمام أحمد؛ لأنه كان داعية للإرجاء[٧].

وقد بين أبو زرعة أن شبابة رجع عن الإرجاء، وصار يقول بقول أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل[٨].

الخلاصة:

شبابة ثقة في نفسه كما قال الذهبي[٩]، ولكونه ممن كان يدعو إلى الإرجاء، فيكتب

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٢).
(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٣٢).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال،(٥/ ٧١).
(٤) الكامل لابن عدي (٥/ ٧١). وعند الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، (٩/ ٢٩٨): صدوق.
(٥) ثقات العجلي (ص٢١٤).
(٦) ثقات ابن حبان (٨/ ٣١٢).
(٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٣٤٦).
(٨) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي،(٢/ ٤٠٧).
(٩) المغني في الضعفاء (١/ ٢٩٣).

حديثه الذي لا يدعو فيه، ولا يحتج به فيمن دعا فيه. وهذا هو مراد أبي حاتم وأحمد وغيرهما ممن حذروا من بدعته.

٨- ضِرَارُ بْنُ صُرَدَ أَبُو نُعَيْمٍ الطَّحَّانُ:

قَال ابن أبي حاتم: روى عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي وابن أبي حازم ومعتمر بن سليمان. روى عنه أبي وأبو زرعة...سمعت أبي يقول: ضرار بن صرد التيمي صاحب قرآن وفرائض صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به[١].

أقوال الأئمة:

قال ابن معين: ليس حديثه بشيء[٢]. ونقل ابن أبي حاتم أنه كان يكذبه[٣].

وقال ابن حبان: كان فقيها عالما بالفرائض إلا أنه يروي المقلوبات عن الثقات حتى إذا سمعها من كان داخلا في العلم شهد عليه بالجرح والوهن ،كان يحيى بن معين يكذبه[٤].

وقال ابن شاهين: كذاب يسرق الأحاديث فيرويها[٥].

وقَال البُخارِيُّ: متروك[٦]

قال ابن حجر: صدوقٌ له أوهامٌ وخطأٌ، ورُمِيَ بالتشيع[٧].

الخلاصة:

ضرار بن صرد متروك متهم بالكذب، لا يكتب حديثه لكونه يروي المقلوبات عن الثقات، ولا يحتج به لكونه يسرق الحديث، وقد حسن القول فيه أبو حاتم وابن حجر،

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥).
(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٢٦).
(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥).
(٤) المجروحين (١/ ٣٨٠).
(٥) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص١١٣).
(٦) العقيلي، الضعفاء الكبير (٢/ ٢٢٢).
(٧) تقريب التهذيب (ص٣٧٤).

وقد جانبهما الصواب في ذلك. وهذا مما يدفع القول عن أبي حاتم بالتشدد.

٩- عباد بن عباد المهلبي:

قَال ابن أبي حاتم:روى عن ابى جمرة وعمرو بن مالك والزبير بن الخريت وعبيد اللَّه بن عمر وهشام بن عروة روى عنه مسدد وابراهيم بن زياد سبلان وابو الربيع الزهراني ويحيى بن أيوب الزاهد وأحمد بن حنبل... سألت أبي رحمه اللَّه عن عباد بن عباد المهلبي فقال صدوق لا بأس به، قيل له يحتج بحديثه؟ قال لا[١].

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين ويعقوب بن شيبة وأبو داود والنسائي وابن خراش وابن سعد وزاد "وربما غلط...لم يكن بالقوي في الحديث". وقال أحمد: ليس به بأس[٢].

الخلاصة:

عباد المهلبي مع توثيق ابن معين والنسائي وغيرهما له إلا أنه ورد عن ابن سعد وهو أقدم منهم أنه يغلط وليس بالقوي في الحديث، لهذا لم يوثقه أحمد وأبو حاتم كذلك، وقول أبي حاتم لا يحتج به أي فيما يغلط فيه.

١٠- عَبْد اللَّه بْن عياش بْن عَبَّاس أَبُو حفص الْمِصْرِيّ القتباني:

قال ابن أبي حاتم: روى عن الأعرج وأبيه وابن شهاب. روى عنه الليث وابن وهب والمقرئ وإدريس بن يحيى الخولانى وأبو صالح الحراني...سألت أبي عنه فقال: ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة[٣].

أقوال الأئمة:

ذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وقال أبو داود، والنسائي: ضعيف. وقال ابن يونس:

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٨٢، ٨٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٤/ ١٣٠).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٢٦).

(٤) الثقات (٧/ ٥١).

منكر الحديث[١].

وَقَال الذهبي: صالحالحديث[٢].

وَقَال ابنحجر: صدوق يغلط[٣].

الخلاصة:

عبد اللَّه بن عياش صدوق لم يتهم بالكذب فيترك، ويصلح للاعتبار به والاحتجاج.

١١- عمر بن عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن عوف وهو عمر بن أبي سلمة:

قَال ابن أبي حاتم: روى عن أبيه عن أبي هرير. روى عنه مسعر وسعد بن ابراهيم وابو عوانة وهشيم وموسى بن يعقوب الزمعي...سألت أبي عنه فقال هو عندي صالح صدوق في الأصل ليس بذلك القوى يكتب حديثه ولا يحتج به يخالف في بعض الشئ[٤].

أقوال الأئمة:

ذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه[٦].

وقال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة [٧].

وقال أحمد: صالح إن شاء اللَّه، لم يسمع شعبة من عُمَر بْن أَبي سلمة شيئا، وقال ابن معين والعجلي: ليس به بأس[٨].

(١) تهذيب الكمال (١٥/ ٤١١)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥٢).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ٣٥٠).

(٣) تقريب التهذيب، (ص٣١٧).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١١٧).

(٥) الثقات (٧/ ١٦٤).

(٦) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٧٧).

(٧) الضعفاء الكبير (٣/ ١٦٤).

(٨) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤١٩)، ثقات العجلي (ص٣٥٩)، تهذيب الكمال (٢١/ ٣٧٧).

وَقَال ابن معين في رواية: ضعيف الحديث، وَقَال الجوزجاني والنسائي: ليس بالقوي، وقال البخاري في التاريخ صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه وذكره البرقي في باب من احتمل حديثه من المعروفين قال وأكثر أهل العلم بالحديث يثبتون وقال بن عدي حسن الحديث لا بأس به [١].

الخلاصة:

عمر بن أبي سلمة ضعيف ضعفا يُعتبر به في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به فيما خالف فيه الثقات. وبذلك يصح قول أبي حاتم فيه.

١٢- فرج بن فضالة:

قَال ابن أبي حاتم: روى عن لقمان بن عامر وأسد بن وداعة ويحيى بن سعيد الأنصاري. روى عنه ابن الطباع وإبراهيم بن مهدى وسعيد بن سليمان ومحمد بن بكار وسليمان بن داود العتكى وسويد بن سعيد وقتيبة بن سعيد وسعيد بن محمد الجرمي...سألت أبي عن فرج بن فضالة فقال صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار وهو في غيره أحسن حالا وروايته عن ثابت لا تصح [٢].

أقوال الأئمة:

قال أحمد: ثقة. وقال أبو داود في موضع آخر: قلت لأحمد: فرج بن فضالة؟ قال: إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب، وقال عبد اللَّه (٤) بن علي بن المديني، عن أبيه: ضعيف لا أحدث عنه [٣].

وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث [٤].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٥٦).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٨٥، ٨٦).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٩١)..

(٤) التاريخ الكبير (٧/ ١٣٤)، الكنى والأسماء (٢/ ٦٨٥).

الصحيحة لا يحل الاحتجاج به[١].

وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وفي رواية: ليس به بأس[٢].

الخلاصة:

فرج بن فضالة حديثه عن الشاميين مستقيم يكتب حديثه عنهم، لكن في غيرهم فاتفقوا على ضعفه من جهة ضبطه، وهو منكر الحديث في يحيى بن سعيد الأنصاري لا يعتبر به، ولا يحل الاحتجاج به لاضطرابه وقلبه الأسانيد، وإلزاقه المتون الضعيفة بالأسانيد الصحيحة. وهو موافق لكلام أبي حاتم والأئمة.

١٣- فُضَيْلُ بْنِ مَرْزُوقٍ الأَغَر الرُؤَاسِي:

قال ابن أبي حاتم: روى عن أبي إسحاق الهمداني وعدى بن ثابت وشقيق بن عقبة وعطية العوفى. روى عنه سفيان الثوري وأبو نعيم وقبيصة وعبد اللَّه بن صالح بن مسلم العجلى والحسن بن عطية وعلي بن الجعد...سألت أبى عن فضيل بن مرزوق فقال هو صدوق صالح الحديث يهم كثيرا يكتب حديثه، قلت يحتج به؟ قال لا[٣].

أقوال الأئمة:

وثقه الثوري، وابن عيينة، وابن معين، وقال أحمد: لا أعلم إِلَّا خَيْرًا، وقال العجلي: كان يتشيع، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ[٤]. وقال في المجروحين: منكر الحديث جدا كان ممن يخطىء على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجا به وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في

(١) المجروحين (٢/ ٢٠٦).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٨٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٤٢).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٧٥).

(٤) العجلي، الثقات (ص ٣٨٤)، ابن حبان، الثقات (٧/ ٣١٦)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٠٧).

الاحتجاج بها[١].

الخلاصة:

فضيل بن مرزوق من الرواة المختلف فيهم كما قال ابن شاهين[٢]، وقد فصل أمره ابن حبان بأنه منكر الحديث لخطئه في روايته عن عطية العوفي، لكن في روايته عن الثقات، فهو صدوق يكتب حديثه للاعتبار، فإذا انفرد فلا يحتج به. كما قال أبو حاتم.

١٤- القاسم بْن الحَكَم، العُرَنِيُّ، الكُوفِيُّ، أَبو أَحْمَد، قاضي هَمَذان.

قَال ابن أبي حاتم: روى عن مسعر وزكريا بن أبى زائدة وسلمة بن نبيط وسعيد بن عبيد وعبيد اللَّه بن الوليد الوصافى روى عنه محمد بن سلام...سئل أبي عنه فقال محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به [٣].

أقوال الأئمة:

قال أبو نعيم: فيه تلك الغفلة، وقال أبو زرعة: صدوق[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث[٥]. ووثقه أحمد وابن معين وأبو خيثمة، وخلف بن سالم وابن نمير والنسائي[٦]. وقال ابن حجر: قال العقيلي: في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه[٧].

قال ابن حجر: صدوق فيه لِينٌ[٨].

الخلاصة:

القاسم العرني صدوق، ولكنه من جهة الضبط في حديثه مناكير، وفيه غفلة ولا

(١) المجروحين (٢/ ٢٠٩).
(٢) المختلف فيهم (ص٥٩، ٦٠).
(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٠٩).
(٤) المرجع السابق.
(٥) الثقات (٩/ ١٦).
(٦) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٤٥).
(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٣١٢).
(٨) تقريب التهذيب (ص٧٩٠).

يتابع على حديثه لذلك، فيكتب حديثه ولا يحتج به لغفلته ونكارته.

١٥- قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ حُجَيْرٍ الْبَاهِلِيُّ:

قَال ابن أبي حاتم: روى عن ابيه وابن أبى نجيح وحميد بن قيس الأعرج وحجاج بن الحجاج. روى عنه مسلم بن إبراهيم ومسدد وعبد اللَّه بن عاصم وإبراهيم بن الحجاج السلمى وإسمعيل بن إبراهيم الترجمانى والقواريري...سألت أبى عن قزعة بن سويد فقال ليس بذاك القوى محله الصدق وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتج به[(١)].

أقوال الأئمة:

قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء[(٢)].

وقَال البُخارِيُّ: ليس بذاك القوي[(٣)].

وضعفه أبو داود[(٤)]،والنسائي[(٥)].

وَقَال ابن عدي: له أحاديث غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به[(٦)].

وَقَال ابن حبان: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج بأخباره[(٧)].

وَقَال البزار: ليس به بأس، ولكن ليس بالقوي[(٨)].

وقال الدارقطني:يغلب عليه الوهم[(٩)].

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٤٠).
(٢) المجروحين (٢/ ٢١٦).
(٣) التاريخ الكبير (٧/ ١٩٢).
(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٥٧).
(٥) الضعفاء والمتروكون،(ص٨٨).
(٦) الكامل (٧/ ١٧٦).
(٧) المجروحين (٢/ ٢١٦).
(٨) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، (٢٠٩٤).
(٩) الضعفاء والمتروكون (٣/ ١٢٨).

الخلاصة:

أكثر أقوال الأئمة على تضعيفه ومن ثم فإنه ليس قويا وليس متينا، ولا يحتج به، ولا يكتب حديثه لكثرة خطئه وفحشه.

١٦- محمد بن طلحة الطويل، وهو ابن طلحة بن عبدالرحمن:

قال ابن أبي حاتم: روى عن أبي سهيل بن مالك وإسحاق بن يحيى بن طلحة وعبدالرحمن بن سالم. روى عنه إبراهيم بن المنذر واسمعيل بن ابى اويس ودحيم ويوسف بن يعقوب الصفار....وسألته عنه فقال محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به[١].

أقوال الأئمة:

ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، والذهبي[٣].

وَقَال البزار: مدني مشهور[٤].

وَقَال الذهبي: معروف صدوق[٥].

وَقَال ابن حجر: صدوق يخطئ[٦].

الخلاصة:

الأكثر على أنه لم يصل درجة الثقة ومن ثم فإن ضبطه ضعيف، لذا يكتفى بكتب حديثه ولا يصلح لأن يحتج به. فهو صدوق يخطئ كما قال ابن حجر.

١٧- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:

قَال ابن أبي حاتم: روى عن الشعبى ونافع وعطية العوفى واخيه عيسى وابن أخيه

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٢).

(٢) الثقات (٧/ ٣٩٣).

(٣) الكاشف (٢/ ١٨٣).

(٤) اكشف الاستار (٢٦٧٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٨٨).

(٦) التقريب (ص٨٥٧).

عبد اللَّه بن عيسى، وابن اخيه اسن منه، روى عنه سفيان الثوري وشعبة وابن جريج وشريك وقيس وعلى بن مسهر وابن ابى زائدة ووكيع وعبيد اللَّه بن موسى وأبو نعيم... سألت أبي عن ابن ابى ليلى فقال محله الصدق كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشئ من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به[١].

أقوال الأئمة:

قَال العجلي: صدوق، ثقة، ثم قال بعد ذلك بكثير كان صدوقا، جائز الحديث[٢].

وقال ابن حبان: رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ يروي الشيء على التوهم ويحدث على الحسبان فكثر المناكير في روايته فاستحق الترك تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[٣]. قال ابن معين: ليس بذاك، وقال شعبة: ما رأيت أحدا أسوأ حفظا من ابْن أَبي ليلى، وقال أبو زرعة: صالح ليس بأقوى ما يكون[٤].

الخلاصة:

اتفق العلماء على عدم ضبطه وسوء حفظه واضطرابه، لذلك لا يكتب حديثه ولا يحتج به، فكان يروي الشيء على التوهم ويحدث على الحسبان فكثرت مناكيره.

١٨ - معاوية بن عبدالكريم الثقفي الضال:

قال ابن أبي حاتم: روى عن الحسن البصري وقيس بن سعد. روى عنه عبد الرحمن بن مهدى وزيد بن حباب وموسى بن إسماعيل وإبراهيم بن موسى وحامد بن عمر البكراوى .... سألت أبى عن معاوية بن عبد الكريم فقال: صالح الحديث محله الصدق ولا يحتج به، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فقال أبى: يحول منه[٥].

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٢، ٣٢٣).
(٢) الثقات (ص٤٠٧).
(٣) الثقات (٢/ ٢٤٤)، العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٣٤).
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٢، ٣٢٣).
(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨١، ٣٨٢).

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين، وأبو داود[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

وقال النسائي وابن شاهين: ليس به بأس[٣].

قال ابن حجر: صدوقٌ[٤].

الخلاصة:

معاوية ليس في درجة الثقة، وعدم الاحتجاج به لأن في ضبطه شيء شيئا، ولذا أدخله البخاري في الضعفاء.

١٩- الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني:

قال ابن أبي حاتم: روى عن إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وضمرة بن ربيعة وعبد اللَّه بن وهب ويحيى بن سعيد العطار وأبيه شجاع بن الوليد. روى عنه أبي....سألت أبي عنه فقال: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به[٥].

أقوال الأئمة:

قال أحمد: اكتبواعنه، وقال ابن معين: لا بأس به ليس هو ممن يكذب، وقال العجلي والنسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وقال سريج بْن يُونُس: كانوا يضعفونه فِي الجراح أَبِي وكيع[٧].

قال ابن حجر: ثقة[٨].

---

(١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٠٠).

(٢) الثقات (٧/ ٤٧٠- ٤٧١).

(٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (٢٢٠)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٠٠).

(٤) التقريب (ص٢٦٠).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٧).

(٦) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٢) وما بعدها.

(٧) المرجع السابق (٣١/ ٢٦).

(٨) التقريب (ص ٥٨٢).

الخلاصة:

الوليد بن شجاع وثقه بعض العلماء، واتفقوا على أنه لا يكذب ولا بأس به، لأن في ضبطه شيئا، ولا يحتج به لعدم ضبطه، ويكتب حديثه.

٢٠- يَحْيَى بن أيوب الغافقي، أَبُو العباس المِصْرِي: قال ابن أبي حاتم: روى عن يزيد بن أبي حبيب وأبى قبيل وأبى حازم المدينى وعقيل بن خالد. روى عنه جرير بن حازم وابن المبارك وابن وهب وسعيد بن أبى مريم وسعيد بن عفير وأبو صالح كاتب الليث ...سئل أبى عن يحيى بن أيوب أحب إليك أو ابن أبى الموالى؟ فقال: يحيى بن أيوب أحب إلى، ومحل يحيى الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به[(١)].

أقوال الأئمة:

وثقه البخاري ويعقوب بن سفيان وإبراهيم الحربي. وقال أحمد: سيئ الحفظ، وقال ابن مَعِين: صالح ومرة ثقة، وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس ومرة ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب. وقال ابن عدي: ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثا منكرا وهو عندي صدوق لا بأس به[(٢)].

الخلاصة:

أيوب بن يحيى الغافقي المصري، مرتبته صدوق، ونزل عن مرتبة الثقة للاضطراب في بعض حديثه، قال أحمد بن صالح المصري: وربما خل في حفظه[(٣)]، لكنه يكتب حديثه، ولا يحتج به إلا بعد الاعتبار.

٢١- يحيى بن سليم الطائفي، الخراز ويقال الحذاء أبو زكريا، ويقال أبو محمد القرشي: قال ابن أبي حاتم: روى عن موسى بن عقبة وعبيد اللَّه بن عمر وعبد اللَّه ابن

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٢٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٦، ١٨٧).

(٣) المرجع السابق.

عثمان بن خثيم وابن جريج روى عنه الحميدى وهارون بن معروف وأبو خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة.. سمعت أبى وسئل عن يحيى بن سليم فقال: شيخ محله الصدق ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به[1].

أقوال الأئمة:

وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد وقال: كثير الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد اللَّه بن عمر. وقال أبو بشر الدولابي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال: يخطئ، وقال يعقوب بن سفيان: صالح وكتابه لا بأس به وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظا فيعرف وينكر[2].

قال ابن حجر: صدوقٌ سيء الحِفْظ[3].

الخلاصة:

يحيى بن سليم ضعيف عند الجمهور، وهو صالح في نفسه، ويكتب حديثه ولا يحتج به لسوء حفظه.

٢٢- يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي:

قال ابن أبي حاتم: روى عن ميمون بن مهران وبكير بن فيروز وأبى المنازل. روى عنه شعبة بن الحجاج وشريك وعيسى بن يونس وأبو خالد الأحمر ومروان بن معاوية ووكيع وابنه محمد بن يزيد بن سنان... سألت ابى عن يزيد بن سنان فقال: محله الصدق والغالب عليه الغفلة يكتب حديثه ولا يحتج به[4].

أقوال الأئمة:

ضعفه أحمد وابن المديني، وقال ابن معين وأبو داود: ليس بشيء، وقال البخاري:

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٥٠٠)، الثقات لابن حبان (٧/ ٦١٥)، تهذيب الكمال (٣١/ ٣٦٥- ٣٦٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٦، ٢٢٧)..

(٣) تقريب التهذيب (ص١٠٥٧).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٧).

مقارب الحديث إلا أن ابنه محمدا يروي عنه مناكير، وقال النسائي: ضعيف، متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة حديثه غير محفوظ[١]. وقال ابن حبان: وكان ممن يخطىء كثيرا حتى يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد بالمعضلات[٢].

الخلاصة:

يزيد بن سنان الرهاوي الجمهور على تضعيفه، ومع ضعفه يكتب حديثه لعدم تعمده الكذب، ولا يحتج به لأنه يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وعامة حديثه غير محفوظ.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٥٢)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٥٥) وما بعدها.

(٢) الثقات لابن حبان (٣/ ١٠٦).

الخاتمة

النتائج:

١- قول أبي حاتم (صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به) هو تضعيف عنده في الأصل وصدق في اللسان بمعنى العدالة.

٢- وصف أبي حاتم للرواة (صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به) لا يسلم له دائما فمنهم الثقة ومنهم الضعيف جدا الذي لا تعتبر به.

٣- للوصول إلى حكم أبي حاتم ينبغي النظر إلى أقوال الأئمة غيره فيه فقد يكون لأجل بدعة في الراوي.

٤- أن قول أبي حاتم الرازي مقولته تلك أحد العوامل التي جعلت العلماء يدرجونه في طبقة العلماء المتحوطين في الحكم على الرجال، وأن الحكم على الراوي الذي قال فيه أبو حاتم: «صدوق لا يحتج بحديثه» لا بد من النظر إلى أقوال غيره من العلماء للوصول إلى الراجح من حاله.

٥- وافقت الإمام أبا حاتم في حكمه على الرواة في عشرة رواة، هم: أحمد بن هاشم الرملي، وحجاج بن أرطاة، وسلمة بن الفضل، وعمر بن أبي سلمة، وقزعة بن سويد، ومحمد بن أبي ليلى، ويحيى بن أيوب، وعبد اللَّه بن عياش، وفرج بن فضالة، ومحمد بن طلحة، وخالفته في أحد عشر راويًا، والذي جاء حكمه عليهم من قبيل التحوط في حكمه أو غيره، وهم: شبابة بن سوار، وحكيم بن سيف، وسالم بن أبي حفصة، وعباد بن عباد المهلبي، وفضيل بن مرزوق، وإبراهيم بن الزبرقان، وضرار بن صرد، والوليد بن شجاع، والقاسم بن الحكم، ومعاوية بن عبد الكريم، ويحيى بن سليم، ويزيد بن سنان.

المصادر والمراجع

١. البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، **التاريخ الكبير**، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر.

٢. البستي، محمد بن حبان التميمي (١٣٩٦هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المحقق: محمود إبراهيم زايد، ط١، حلب، الناشر: دار الوعي.

٣. البستي، محمد بن حبان التميمي (١٩٧٥م)، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط١.

٤. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم الحراني، (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي.

٥. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم الحراني، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م) **مجموع الفتاوى**، المحقق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

٦. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق،**أحوال الرجال**، المحقق: عبدالعليم عبدالعظيم البَستوي، فيصل آباد، الناشر: حديث اكادمي.

٧. ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (١٢٧١ه/ ١٩٥٢م)، **الجرح والتعديل**، ط١، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٨. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، **العلل ومعرفة الرجال**، الطبعة الثانية، الرياض، الناشر: دار الخاني.

٩. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٠. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، **الضعفاء والمتروكون**، المحقق: د.

عبدالرحيم محمد القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١١. الدارقطني؛ علي بن عمر بن أحمد (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، **سنن الدارقطني**، المحقق: عادل أحمد عبدالموجود- علي محمد معوض، ط١، الناشر: دار المعرفة.

١٢. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، **طبقات المفسرين**، ط١، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٣. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، **سير أعلام النبلاء**، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة.

١٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، **تاريخ الإسلام**، المحقق: عمر عبدالسلام تدمري، الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتاب العربي.

١٥. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، **معجم الشيوخ المعجم الكبير**، المحقق: محمد الحبيب الهيلة، ط١، الطائف، الناشر: مكتبة الصديق.

١٦. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (١٤١٣ ه)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق محمد عوامة- أحمد محمد نمر الخطيب، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية- مؤسسة علوم القرآن بجدة.

١٧. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال للذهبي**، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت—لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.

١٨. أبو زرعة، عبيداللَّه بن عبدالكريم بن يزيد الرازي (٢٠٠٩م)، **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط١، القاهرة، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

١٩. الزركلي، خير الدين (٢٠٠٢م)، **الأعلام**، الطبعة الخامسة، الناشر: دار العلم للملايين.

٢٠. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، (١٤٠٣هـ)،**فتح المغيث شرح**

ألفية الحديث، ط١، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢١. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م)، **الطبقات الكبير**، المحقق: علي محمد عمر، ط١، الناشر: مكتبة الخانجي.

٢٢. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، (١٤٠٣هـ)، **طبقات الحفاظ**، ط١،بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢٣. ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م) **معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، المحقق: نور الدين محمد الحسني.

٢٤. عبدالكريم، أحمد معبد (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)، **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي**، ط١، الناشر: أضواء السلف.

٢٥. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبداللَّه بن صالح (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، المحقق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط١، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة – السعودية.

٢٦. ابن عدي، عبداللَّه بن عدي بن عبداللَّه الجرجاني، (١٤٠٩ه—١٩٨٨م)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، بيروت، الناشر: دار الفكر.

٢٧. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٢٨. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **تقريب التهذيب**، المحقق: محمد عوَّامة، ط١، مطبعة دار الرشيد بحلب.

٢٩. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **تهذيب التهذيب**، الهند، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

٣٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المحقق: عبدالعزيز بن عبداللَّه بن باز، ومحب الدين الخطيب، دار الكتب العلمية.

٣١. العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي، (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م) **الضعفاء الكبير**، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي، ط١، بيروت، الناشر: دار المكتبة العلمية.

٣٢. ابن القطان، علي بن محمد الفاسي (١٤١٧هـ- ١٩٩٧)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، المحقق: الحسين آيت سعيد، ط١، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع.

٣٣. المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، (١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م)، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣٤. مسلم بن الحجاج القشيري، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، **الكنى والأسماء**، المحقق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٣٥. المعلمي اليماني، عبدالرحمن بن يحيى (١٤٠٦هـ)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، علق عليه: محمد ناصر الدين الألباني و زهير الشاويش وعبدالرزاق حمزة، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي.

٣٦. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحي بن معين**، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دمشق، الناشر: دار المأمون للتراث.

٣٧. المقدسي، الضياء، (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، **الأحاديث المختارة**، المحقق: عبدالملك بن عبداللَّه بن دهيش، الطبعة الثالثة، بيروت، دار خضر للطباعة والنشر.

٣٨. النسائي، أحمد بن شعيب (١٣٦٩ه)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، الناشر: دار الوعي.

٣٩. الهيثمي؛ علي بن أبي بكر بن سليمان، (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، الناشر: مؤسسة الرسالة.

فهرس الموضوعات

الموضوع ..... الصفحة
ملخص البحث ٦٧٨
المقدمة ٦٨٠
المطلب الأول: معنى قول أبي حاتم في الراوي: صدوق لا يحتج بحديثه ٦٨٤
المطلب الثاني: تعقيبات بعض الأئمة على وصف أبي حاتم الرازي
بعض الرواة بقوله: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به ٦٨٥
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية ٦٩١
الخاتمة ٧١١
المصادر والمراجع ٧١٢

***